درجة عالية، من وطأة، وصرامة، المركزية الديمقراطية، وحافظ، بمعنى من المعاني، على وحدة الجبهة وتنفيس حدّة أية تناقضات جرت، أو يمكن ان تجري.

ولعل «مناعة» الجبهة تجاه البيريسترويكا تعود، بشكل رئيس، الى ان الجبهة، وعلى الرغم من تأثّرها الفكري والسياسي بالسوفيات، ظلّت، الى حدّ بعيد، أمينة لتراثها الفكري والسياسي الخاص، وهو التراث الذي حافظ على درجة من التمايز والاختلاف عن الخط السوفياتي. فقد ظلت اعتبارات السياسة الوطنية والقومية للجبهة تفوق وزن وأهمية الاعتبارات الايديولوجية. وفي ذروة اقترابها من الماركسية السوفياتية لم تبلغ «الشعبية» مستوى الانصهار، أو التماهي، الفكري والسياسي معها. وربما كان رأي عضو المكتب السياسي للجبهة، عبدالرحيم ملوح، «بأن من الطبيعي ان لا تتأخر استجابة بعض الاحزاب الشيوعية [وليس الجبهة الشعبية] لهذه المتغيّرات [البيريسترويكا] كثيراً ومنها الحزب الشيوعي الفلسطيني»[٨٤]، يعكس درجة من اعتبار البيريسترويكا أمراً لا يمسّ الجبهة الشعبية، وانها تتعامل مع البيريسترويكا كطرف من خارجها.

ضمن هذه الرؤية، يبدو ان الشعبية تفاعلت مع البيريسترويكا، وكان المقياس الرئيس، في هذا التفاعل، ليس التغيّرات الفكرية، والسياسية، والتنظيمية، العميقة التي نجمت عن البيريسترويكا، بل الآثار السياسية للتحوّلات في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، على صعيد الهجرة، واعادة العلاقات الدبلوماسية باسرائيل، والموقف الجديد من التسوية، أو سبل تحقيقها.

في المجال الاول، الفكري أو النظري، تمسّكت «الشعبية»، أو بعض أطرافها، بأغلب المواقف القديمة. وانطلق د. حبش، في تأييده «للبيريسترويكا والغلاسنوست والتفكير السياسي الجديد»، الى «انها اعادة بعث واحياء للمفهوم اللينيني للاشتراكية»[٨٥]. وأكد «ان ايماننا بالبيريسترويكا، كضرورة موضوعية تستهدف اعادة البناء الاشتراكي، عميق وكبير، لأن ما يجرى في بلاد ثورة اكتوبر من اعادة تقويم شاملة وجذرية لمسيرة الثورة انْ دلّ على شيء فانما يدل على حيوية وجدلية نظريتنا الثورية وقدرة الاشتراكية على تجديد نفسها ومعالجة نواقصها ومشكلاتها». ويبدو ان هذا التأييد يتعلق باعادة البناء للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وليس البيريسترويكا بكامل جوانبها، حيث أثار د. حبش جملة من الشكوك في كيفية فهم الامبريالية لموضوع البيريسترويكا والتفكير السياسي الجديد، وكيف ستتعاطى مع هذا الموضوع: «كيف ستفهم مقولة توازن المصالح؟ هل ستفهمها على انها تعني الدول الكبرى التي تمتلك الاسلحة النووية؟ وهل ستقر اميركا بالمصالح المتوازنة للشعوب المضطهدة؟ هل ستغيّر اميركا من طبيعتها العدوانية ومحاولاتها التسلّط والهيمنة على الشعوب؟ اننا نتمنى ذلك من كل قلوبنا، ونصلّي من اجل تحقيق ذلك، لكن التمنّيات شيء والواقع شيء آخر».

والواضح، ان فكرة حلّ الصراعات الاقليمية على قاعدة توازن المصالح لا تلقى تأييداً عند الجبهة الشعبية. فبينما سأل د. حبش «هل سنستطيع تطبيق هذه القاعدة عملياً دون توفّر توازن للقوى يؤدي الى تحقيقها؟ واذا لم يتوفّر هذا الميزان للقوى، هل ستقبل الامبريالية واعوانها بتطبيق هذا المفهوم؟»[٨٦]، فان ملوّح يعتقد باستحالة تحقيق هذا المبدأ لحل قضية الشعب الفلسطيني، «بدون حدّ أدنى من توازن القوى لتأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية في الحرية والاستقلال»[٨٧].

وتبدي الجبهة قدراً أعلى من التمسّك بمعظم المفاهيم النظرية والطبقية القديمة. فاذا كان من الجائز، كما قال ملوح، «لاحزاب شيوعية حاكمة، انتصرت فيها الاشتراكية، وليس بطريق الصدفة ان تعيد النظر بسبل تطبيق الاشتراكية، وسبل قيادة المجتمع والدولة، فانه ليس ثمّة مبرّر معقول